

التعاطف بل توقعاً للإرباح « (١٦) . وفي غضون سنتين بعد تأسيس الدولة ، تشارك عدد من الهيئات الأمريكية الرئيسية مع رأس المال الإسرائيلي لأقامة أول صناعة كبرى في الشرق الأوسط (١٧) . فقد أقامت شركة جنرال تاير أند ربر مصنعا برأس مال قدره ٥ ملايين دولار قرب حيفا ، وأقامت شركة كيسر - فريزر مصنعا برأس مال قدره ٢ ١/٢ مليون دولار قرب عكا . وكانت شركة فلكو تخطط لإنتاج برادات قرب تل أبيب وشركة جنرال شو تفتتح مصنعا في القدس . ورصدت شركة مولر - دي تكستائل كوربريشن مبلغ ٢ ١/٢ مليون دولار لعمليات الغزل والنسيج في إسرائيل (١٨) .

لا يمكن لهذه الرؤيا عن امكانات إسرائيل الاقتصادية أن تتحقق ما دامت المقاطعة العربية قائمة ( وقد أصبح واضحا بالتدريج ان المقاطعة ستدوم حتى اقامة السلام رسميا ) ، ولكن كان لها تأثير عميق على شكل سلام المستقبل الذي بدأ بعض الاسرائيليين بالحديث عنه . ففي حديث امام الامم المتحدة عام ١٩٥٢ ، صور ابا ايان نموذج التجارة التي قد تنشأ فيما لو رفع العرب الحظر وأقيم السلام : مواد خام من البلدان العربية - انتاج زراعي من سوريا ولبنان والاردن ، لحوم من العراق وقطن من مصر - يمكن شحنها الى إسرائيل ، التي بدورها تستطيع تصدير بضائع مصنعة الى البلدان العربية (١٩) . ان تبادل البضائع المصنعة بالمواد الخام هذا ، هو بالطبع النموذج التقليدي في التجارة بين البلد المستعمر والمستعمر ، وهو النموذج الذي كان على مدار اثنتي سنة الأخيرة ، عاملا رئيسيا في تخلف وفقر معظم سكان الأرض . لقد كان ابا ايان يدعو الى اعادة جديدة لهذا النموذج القديم في الشرق الأوسط عندما أعلن ان إسرائيل تطمح في اقامة علاقات مع جيرانها العرب « شبيهة بالعلاقات بين الولايات المتحدة وقارة أمريكا اللاتينية » (٢٠) .

وعلى أي حال ، فقد حالت المقاطعة العربية دون تحقق هذا الحلم النيوكولونيالي ولو جزئيا حتى عام ١٩٦٧ (٢١) . خلال فترة الانتداب كان على الصهاينة ، غير الراغبين لأسباب سياسية عنصرية في استغلال العمل العربي ، ان يدعموا انفسهم بتمويلات من الخارج . وبعد تأسيس الدولة ، قطعت المقاطعة العربية الاسواق المربحة التي كان من الممكن لإسرائيل أن تتوجه اليها راغبة فيها ، ومرة أخرى ، كان على الصهيونية اللجوء الى تدفقات ضخمة لرأس المال الاجنبي من أجل نموها ، وفي الواقع ، حتى من أجل بقائها على قيد الحياة . وقد وجدت بعثة من البنك الدولي درست الاقتصاد الإسرائيلي عام ١٩٦٨ ان الانجازات الاقتصادية الإسرائيلية « كانت في الغالب نتيجة عاملين : سكان قادرين ومصممين مع قاعدة عريضة من الناس المتعلمين جيذا والحيويين الذين أثبتوا مقدرتهم على تخطي صعوبات التطور الاقتصادي بأبداع عظيم ، وتدفق مستمر وكبير نسبيا للرأسمال الاجنبي القادم بشكل رئيسي من التبرعات الخاصة لليهود الأمريكيين ومن مدفوعات التعويض الألمانية الغربية . كان من الممكن أن تكون « معجزة إسرائيل الاقتصادية » مستحيلة في حال عدم توفر أحد عاملي النمو هذين : المهارة البشرية والرأسمال الاجنبي » (٢٢) .

لا يشكل الاستثمار الاثمن رأس المال المستورد في الفترة بين ١٩٥٠ و١٩٦٧ ؛ فقد كانت معظم واردات رأس المال هبات (٢٣) . وقد قدر أحد الاقتصاديين انه في ال ٢١ سنة التالية لأقامة الدولة ، لم يعوض سوى ٣٠ ٪ من فائض الاستيراد الإسرائيلي الضخم والبالغ ٢٦٥٠ دولارا للفرد « في ظل ظروف تدعو الى تصدير مقابل ، للاعتمادات او لمصالح أو رأس المال » (٢٤) .

لقد كان المتبرع الاكبر لإسرائيل هم يهود العالم ، الذين مولوا في الفترة ما بين ١٩٤٩